تركز على التحديات التي تواجه بلدان المنطقة وإشكاليات تفاقم الدين العام

القمة المصرفية العربية الدولية تبحث في روما إستراتيجيات التعافي في فترة ما بعد «كورونا»

محمد الصباح : قمة هذا العام تسعى لتسليط الضوء على السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية وخطط الإنعاش

روما – "كونا" : انطلقت أمس الخميس، في العاصمة الايطالية روما، القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2021 ، لمناقشة "استراتيجيات التعافي ما بعد الأزمة" بالتركيز على التحديات التي تواجه البلدان العربية واشكاليات تفاقم الدين العام.

وافتتح رئيس اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح أعمال القمة السنوية في روما، تحت رعاية رئيس الوزراء الايطالي ماريو دراغي، وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واتحاد المصارف الايطالية.

وقال الشيخ محمد الصباح في كلمته : ان القمة تندرج ضمن حرص اتحاد المصارف العربي، على حشد القيادات المصرفية والمالية والاقتصادية، لمتابعة ومناقشة التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والعربية التي فرضتها جائحة فيروس "كورونا المستجد"، والأزمات المالية والتحديات أمام اقتصاداتنا المصرفية العربية.

أضاف أن قمة هذا العام تحت عنوان "استراتيجيات التعافي بعد الأزمة: استعادة التنمية المستدامة والقدرة على تحمل الديون"، تسعى الى تسليط الضوء على السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية وخطط الإنعاش، لإعطاء دفعة للتنمية المستدامة وتعويض الخسائر التي سجلتها المنطقة العربية في ظل جائحة "كورونا".

من جانبه شدد سفير الكويت الشيخ عزام الصباح في تصريح لـ "كونا"، على أهمية انعقاد هذه القمة المصرفية، في ظل ترؤس ايطاليا الدورة الحالية لمجموعة العشرين "جي20" للاقتصادات الكبرى، ما يسمح بإثراء وحشد الجهود الدولية لوضع استراتيجيات التعافي من آثار الجائحة التي ضربت الاقتصادات العربية بشدة.

وقال السفير الشيخ عزام ان ذلك لاقى تقديرا دوليا وعربيا لهذه المبادرة التي انطلقت من دولة الكويت، ممثلة في رئيس اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح بعقد القمة المهمة، التي تمثل منصة للتباحث وتبادل الأفكار والحوار بين القيادات والمؤسسات العربية وتلك الأوروبية والدولية، حول تحفيز التعافي واطار مرحلة ما بعد الجائحة نحو ازدهار عالمي جديد.

نهدف لإعطاء دفعة للتنمية المستدامة وتعويض الخسائر التي سجلتها المنطقة العربية في ظل الجائحة

وناقش المؤتمر أمس ويستمر في مناقشته اليوم موضوعات "آفاق التعاون العربي الأوروبي للتخفيف من تداعيات الجائحة على الاقتصادات العربية" و"إجراءات الانتعاش الاقتصادي والمالي غير التقليدية المطلوبة" و"الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والتمويل الأخضر وتشجيع الودائع الخضراء" بالاضافة الى "التحول الرقمي الشامل ودوره في التعافي".

كما تتناول المناقشات "كيفية تعويض خسائر التنمية المستدامة" و"دور التمويل المستدام في تحقيق التنمية المستدامة وإعادة بناء الاقتصاد الصحي في المنطقة العربية" و"دور القطاع المصرفي العربي في إجراءات التعافي خاصة في التركيز على تمويل التنمية وتقليص فجوة الدخل" و"كيف يمكن للقطاع المصرفي أن يلعب دورا تمويليا أكثر استدامة".

ويشارك في أعمال المؤتمر حضوريا وعبر التواصل المرئي، نائب وزير الخارجية الايطالي مانليو دي ستيفانو، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، والمدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي محمود محي الدين ورئيس صندوق النقد العربي عبد الرحمن الحميدي، وبحضور سفير الكويت لدى ايطاليا الشيخ عزام الصباح.

رئيس اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح مع السفير الشيخ عزام المبارك والسفير المصري خلال المؤتمر

عزام الصباح : المبادرة انطلقت من دولة الكويت ولاقت تقديرا دوليا وعربيا لعقد هذه القمة المهمة التي تمثل منصة للتباحث وتبادل الأفكار

مؤسسة «ضمان الاستثمار» أكدت أنه حقق ارتفاعا غير متوقع

40.5 مليار دولار.. قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال 2020

الصبيح : عمليات تأمين المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية التراكمية بلغت 21 مليار دولار بنهاية العام الماضي

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان"، تقريرها السنوي الـ 36 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021، الذي رصد ارتفاعا غير متوقع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية بنسبة 2.5 % لتبلغ 40.5 مليار دولار عام 2020، ولتمثل حصتها 6.1 % من مجمل التدفقات الواردة الى الدول النامية و4 % من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 999 مليار دولار.

وكشف التقرير عن استمرار التركز الجغرافي للتدفقات الواردة حيث استحوذت الدول الخمس الاولى على نحو 95 % من مجمل التدفقات بقيادة الامارات التي استقطبت 19.9 مليار دولار بحصة تجاوزت 49 %، تلتها مصر بقيمة 5.9 مليارات دولار وحصة 14.5 %، ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 5.5 مليارات دولار وحصة 13.6 % من الاجمالي العربي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 4.1 مليارات دولار وحصة 10.1 %، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 3.1 مليارات دولار وحصة 7.6 % من الاجمالي.

كما اشارت بيانات التقرير الى تراجع أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنهاية العام 2020، بمقدار 3.75 مليارات دولار وبمعدل 0.4 % من 912.3 مليار دولار عام 2019 الى 908.6 مليارات دولار عام 2020، وذلك وفق بيانات (الاونكتاد)، وذلك إضافة الى استحواذ الدول الثلاث الاولى على نحو 58 % من مجمل الأرصدة التراكمية الواردة الى المنطقة حيث استحوذت السعودية على 241.9 مليار دولار بحصة بلغت 26.6 %، تلتها الإمارات بقيمة 150.9 مليار دولار وحصة 16.6 %، ثم مصر بقيمة 132.5 مليار دولار وحصة 14.6 %.

وأوضح المدير العام للمؤسسة السيد/ عبد الله أحمد الصبيح في بيان صحفي بهذه المناسبة انه ووفق توقعات المؤسسة السابقة، تأثر مناخ الاستثمار في الدول العربية في المجمل بشكل سلبي جراء ما شهدته المنطقة من أحداث وتطورات أخذا في الاعتبار تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له، والتي تم رصدها من خلال عدد من المؤشرات المركبة الصادرة عن الجهات الدولية المتخصصة في تقييم مختلف مكونات مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال ومستويات المخاطر المرتبطة بها. وأضاف الصبيح أن تصنيف عدد من الدول العربية شهد تراجعا خلال العام 2020 في مؤشرات التقييم السيادي وعدد من المؤشرات المهمة لقياس المخاطر، إضافة الى تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الابتكار والتنمية البشرية والحوكمة والتنافسية، في حين شهد وضع الدول العربية استقرارا في مؤشرات الحكومة الالكترونية والقيود التنظيمية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

في المقابل شهد وضع الدول العربية في المؤشر العام لبيئة أداء الاعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي والذي يقيس الأداء ما بين يونيو 2019 ويونيو 2020، تحسنا بمقدار 4 مراكز، بفضل قيام الدول العربية بتسريع وتيرة الاصلاحات، بإجمالي 55 اصلاحا بزيادة 6 اصلاحات عن العام 2019، رغم ان متوسط الترتيب ظل دون المتوسط العالمي.

مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية

وفي هذا السياق واستنادا لقاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)) فقد تراجع عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية بمعدل 38.3 % الى 616 مشروعا ومن حيث التكلفة بمعدل 40.5 % الى 34 مليار دولار لتشهد المنطقة أدنى أداء منذ عام 2003.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فقد حلت امريكا الشمالية في مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة من حيث التكلفة بقيادة الولايات المتحدة التي ساهمت بـ22.4 % من مجمل الاستثمارات، وتركزت تلك المشاريع جغرافيا في الامارات بعدد 347 مشروعا وفي السعودية بتكلفة استثمارية 10.4 مليارات دولار.

انخفاض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بمعدل 38.3 ٪

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي فقد حلت قطاعات خدمات الاعمال والبرمجيات والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الاولى على التوالي بحصة بلغ مجموعها 50 % من عدد المشاريع، فيما حلت قطاعات المواد الكيميائية والفحم والنفط والغاز والطاقة المتجددة في المراكز الثلاثة الاولى على التوالي من حيث التكلفة الاستثمارية بحصة بلغ مجموعها 55 % من الإجمالي. وفيما يتعلق بمشاريع الاستثمار العربي البيني فقد تراجعت بمعدل 42 % الى 110 مشاريع، كما انخفضت التكلفة الاستثمارية بمعدل 68.8 % الى 4.8 مليارات دولار لتمثل 14 % من مجمل الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية، وقد مثلت السعودية الوجهة الاولى بعدد 29 مشروعا وبتكلفة 1.35 مليار دولار، فيما حل قطاع البرمجيات في المقدمة بعدد 20 مشروعا وقطاع الاتصالات في المقدمة من حيث التكلفة بما يزيد عن 842 مليون دولار.

وفي الختام أكد المدير العام للمؤسسة أن "ضمان" تدرك أن دورها أثناء الأحداث الاستثنائية حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح أكثر أهمية حيث تقدم الآليات والأدوات الكفيلة بضمان استمرار حركة التجارة العربية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير الحماية التي تبحث عنها الكيانات التصديرية والاستثمارية والمصرفية العربية في خضم التطورات الوبائية والسياسية الحالية، بحجم عمليات تأمين تراكمية ضد المخاطر السياسية والتجارية بقيمة 21 مليار دولار حتى نهاية العام 2020. ويتناول التقرير عبر اجزائه الأربعة التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال العام 2020، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في المنطقة، أخذا في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية وتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له.

تراجع مشروعات الاستثمار العربي البيني إلى 110 مشاريع والتكلفة الاستثمارية إلى 4.8 مليارات دولار

بهدف توفير حلول تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة

مصرف الإمارات للتنمية وبنك أم القيوين الوطني يوقعان مذكرة تفاهم مشتركة

قام مصرف الإمارات للتنمية، المملوك بالكامل لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والمعني بتمكين أجندة التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بتوقيع مذكرة تفاهم مع بنك أم القيوين الوطني لتوفير حلول تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات.

وتشمل هذه المذكرة تقديم برنامج ضمان القروض والإقراض المشترك بهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الامارات، لتحسين مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وسيقدم بنك أم القيوين الوطني تمويلاً تصل قيمته إلى 10 مليون درهم إماراتي للشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن تكون 50 % من قيمة التسهيلات إما بضمانة أو إقراض مشترك من مصرف الإمارات للتنمية. ويهدف البرنامج كذلك إلى دعم المواطنين الإماراتيين في تأسيس الشركات الناشئة بتقديم حلول تمويلية تصل قيمتها إلى 1 مليون درهم، بحيث يكون 60 % من هذا المبلغ إما بضمانة أو إقراض مشترك من مصرف الإمارات للتنمية. وقع مذكرة التفاهم كل من، أحمد محمد النقبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية، وعدنان العوضي الرئيس التنفيذي لبنك أم القيوين الوطني.

وقال أحمد محمد النقبي: "الشركات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري لاقتصادنا. وقد أولت الحكومة الإماراتية اهتماماً بالغاً بتطوير منظومة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات. إن مذكرة التفاهم مع بنك أم القيوين الوطني ستساعدنا في تسهيل التمويل من خلال خيارات الضمانات الائتمانية والإقراض المشترك، بغرض إتاحة المزيد من المرونة التشغيلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة".